

A benchmark study of the impact of monetary policy effectiveness on inflation rates in Libya during the period (1967-2024)

Salah M. Elmahdi Alqatous*

Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Al-Qarabulli, University of El-Marqib, Libya.

*Email: smalqatous@elmergib.edu.ly

دراسة قياسية لأثر فاعلية السياسة النقدية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2024-1967)

صلاح محمد المهدي القطوس*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

Received: 22-11-2025	Accepted: 28-01-2026	Published: 14-02-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

This study aims to highlight the effectiveness of monetary policy and its impact on inflation rates by analyzing the standard impact of monetary policy tools, namely money supply, currency in circulation outside banks, and the exchange rate, on inflation rates in the Libyan economy during the period (1967–2024). The study employed an econometric time series analysis of the variables under investigation. A multiple regression model was estimated using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method. The descriptive analysis revealed a long-term positive relationship between the independent variables and the inflation rate. The econometric analysis showed a statistically significant negative relationship between the exchange rate, the currency in circulation outside banks, and inflation in both the short and long runs. A statistically insignificant positive relationship was found between the money supply and inflation, with a weak effect in the short run, while a statistically significant positive relationship was found in the long run. The study recommends adopting an integrated economic policy framework based on controlling money supply growth, stabilizing the exchange rate, enhancing confidence in the banking system, and diversifying government revenues, along with effective coordination between monetary, fiscal, and trade policies.

Keywords: Inflation, Monetary Policy, Money Supply, Exchange Rate, Currency in Circulation Outside Banks, Libyan Economy, ARDL Model.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية السياسة النقدية وأثرها على معدلات التضخم من خلال تحليل الأثر القياسي لأدوات السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود، والعملية المتداولة خارج المصارف، وسعر الصرف، على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1967-2024). اعتمدت الدراسة على التحليل القياسي للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ((ARDL وأظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والعملية المتداولة خارج المصارف والتضخم في الأجل القصير والطويل، وبينما وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائياً بين عرض النقود والتضخم وأثرها ضعيف في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل وجود علاقة طردية معنوية على التضخم. وتوصي الدراسة إلى تبني إطار متكامل للسياسة الاقتصادية يقوم على ضبط نمو الكتلة النقدية، واستقرار سعر الصرف، وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، وتنوع الإيرادات الحكومية مع تنسيق فعال بين السياستين النقدية والمالية والتجارية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، عرض النقود، سعر الصرف، العملة خارج المصارف، الاقتصاد الليبي، نموذج ARDL.

1. المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم للتحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، وتعتبر من أكثر الوسائل استخداماً في السياسات الاقتصادية ولكن نجاحها مرتبط بمدى دقة وحسن التعامل مع مختلف التغيرات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية، ودور السياسة النقدية في استهداف التضخم يكمن في اختيار أدواتها النقدية لمعالجة التضخم قبل أن يتزايد ويصل إلى مستوى الخطورة، فالتضخم ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعتبر اقتصاديات الدول النامية ذات البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية ويعد الاقتصاد الليبي من ضمن الاقتصاديات الريعانية الغير متنوعة لمصادر الدخل لاعتماده على مصدر وحيد للدخل هو النفط والغاز، فالبيئة الاقتصادية هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والأدوات النقدية التي تستخدمها.

وتعد ظاهرة التضخم واحدة من بين أكبر المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه اقتصاد أي دولة نظراً لما تحتويه من آثار سلبية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية لذي تولد قناعة للعديد من المصارف المركزية في العالم بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة النقدية وبناء على ذلك ظهر ما يسمى بإستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية.

ولما كان الاقتصاد الليبي امتداداً للاقتصاد العالمي، حيث يعود رسم وتنفيذ السياسة النقدية في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني عام 1955، واتبعت أنا ذلك سياسة إعادة الخضم، ولكن سرعان ما انبثقت فشلها الأمر الذي أدى إلى صدور قانون المصارف رقم 4 لسنة 1963 والذي نص فيه على منح المصرف صلاحية في تنويع الغطاء النقد مع صدور قانون رقم 1 لسنة 1993 الذي اعتمد على مراقبة عرض النقود و الدين العام على مستوى العام للأسعار (التضخم) حتى صدور قانون رقم 1 لسنة 2005. منح ليبيا المركزي مصرف صلاحية واسعة في إصدار النقد وتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

1.1 مشكلة الدراسة:

وبناء على ما تم عرضه ونظراً لأهمية الموضوع وتعدد جوانبه فإنه يبرز أمامنا السؤال الرئيسي التالي : هل يمكن للسياسة النقدية المتبعة أن تقوم باستهداف التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار داخل ليبيا ؟

ولكي تتمكن من الإجابة على هذا السؤال الرئيسي بجملة من الأسئلة الفرعية:

- هل للمعروض النقدي الواسع تأثير على التضخم؟
- هل لسعر الصرف تأثير على التضخم؟
- هل للعملة المتداولة خارج المصرف تأثير على التضخم؟

2.1 فرضيات الدراسة :

- وللإجابة على الإشكاليات السابقة ارتأينا في هذه الدراسة على صياغة الفرضيات التالية :
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعروض النقدي الواسع ومعدل التضخم في ليبيا .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في ليبيا.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العملة المتداولة خارج المصرف ومعدل التضخم في ليبيا .

3.1 أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى تأكيد فرضياتها والوقوف على أهداف السياسة النقدية المستخدمة من خلال تبني سياسة اقتصادية رشيدة تساعد على الحد من التضخم واستهدافه واستقرار الأسعار وفقا لما يلي :
- لتحقيق الهدف العام للدراسة، يمكن تحديد الأهداف الفرعية التالية:
- تقييم أثر السياسة النقدية المستخدمة على معدل التضخم خلال فترة الدراسة .
- تحليل وإبراز إيجابيات وسلبيات السياسة النقدية التي استخدمتها السلطة النقدية بمصرف ليبيا المركزي.
- إبراز النتائج والتوصيات التي تساعد في علاج الخلل في هيكل الاقتصاد الليبي .

4.1 أهمية الدراسة:

تبدو أهمية البحث فيما يلي :

- أهميتها تكمن في كونها سلطت الضوء على ظاهرة التضخم وهي أهم ظاهرة اقتصادية.
- يوضح دور السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- يوضح أهمية السياسة النقدية في تأثيرها على معدل التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- توجيه السياسات النقدية المستقبلية للتحكم في التضخم واستقرار الأسعار في ليبيا .

5.1 منهجية الدراسة :

يعتمد الباحث على استخدام المنهج النظري والقياسي الذي يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث ودراسة تطبيقية لاختيار فرضيات البحث محل الدراسة مع بيان الأهمية النسبية لأثر السياسة النقدية على التضخم وذلك من خلال من خلال تطبيق نموذج ARDL التالي :

$$LINF_t = F(LINF_{t-1}, LM2_t, LCOB_t, EX_t, U_t)$$

حيث المتغير التابع $LINF_t$ معدل التضخم والمتغيرات المستقلة: $LINF_{t-1}$ التضخم المتأخر ، $LM2_t$ عرض النقود ، $LCOB_t$ العملة المتداولة خارج المصرف ، EX_t سعر الصرف

6.1 الدراسات السابقة :

1.6.1 دراسة كريمو ادراجي ومحلوفي الزوبير 2019: بعنوان تحديد العلاقة في الأجل الطويل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الموزعة المتباطئة ARDL : واستخدمت الدراسة متغيرات مستقلة إعادة الخصم ، عرض النقود ، سعر الصرف وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين معدل إعادة الخصم و التضخم في المدى القصير وموجبة وغير معنوية في المدى الطويل بينما لعرض النقود تبين عدم وجود علاقة في المدى القصير إلا أن في المدى الطويل وجود علاقة سالبة ومعنوية مع التضخم أما سعر الصرف وجود علاقة موجبة ومعنوية بينه وبين التضخم في الأجل القصير وعلاقة سالبة في الأجل الطويل وغير معنوية..

2.6.1 دراسة عميمة مصطفى وخضير سفيان 2021: بعنوان السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2020 واستخدمت متغيرات مستقلة عرض النقود وسعر إعادة الخصم وتوصلت الدراسة بوجود أثر موجب ومعنوي لمعدل إعادة الخصم على التضخم في المدى الطويل والقصير ووجود أثر موجب وغير معنوي لمعامل نمو العرض النقدي في المدى الطويل والقصير على التضخم.

3.6.1 دراسة محمد ناظم حنفي وآخرون 2023 : بعنوان قياس أثر السياسة النقدية على التضخم باستخدام نموذج ARDL واختبار السببية (مصر، ونيوزيلاندا) واستخدمت متغيرات مستقلة عرض النقدي وسعر الفائدة وسعر الصرف وتوصلت الدراسة لأهم النتائج بالنسبة لمصر وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم خلال الفترة الأولى وعلاقة عكسية في فترة لاحقة وأن علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم بينما في نيوزيلاندا إن زيادة سعر الصرف في فترة ما سيؤدي إلى انخفاض التضخم أم العرض النقدي زيادته يؤدي إلى انخفاض التضخم وعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والتضخم.

4.6.1 دراسة عثمان سالم على عبد المجيد 2024 : بعنوان السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010-2024) واستخدمت نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى متغيرات مستقلة عرض النقود وسعر الصرف وتوصلت الدراسة إلى أهم نتائج أن عرض النقود يؤثر بشكل معنوي وموجب على معدل التضخم ما يعكس وجود علاقة طردية قوية بينما لم يكن لسعر الصرف تأثير معنوي على التضخم مما يشير إلى ضعف تأثير هذا المتغير على التضخم.

5.6.1 دراسة عبد الرزاق السوقي 2024: بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2022) تناولت أثر سعر الصرف وعرض النقود على التضخم وتوصلت لأهم نتائج وجود علاقة سببية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع وعدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود علاقة سببية بين عرض النقود والتضخم وعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين سعر الصرف وعرض النقود والمتغير التابع التضخم .

6.6.1 دراسة إلهام البشتي وعلا فليفل 2025: بعنوان دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والنتائج المحلي على مستوى التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2022 استخدمت العرض النقدي بمفهومه الواسع والنتائج المحلي الحقيقي وأثرهما على التضخم وتوصلت الدراسة لأهم النتائج أن عرض النقود له تأثير معنوي على التضخم بينما لم يكن للنتائج المحلي الحقيقي ذا دلالة إحصائية.

7.1 الفجوة البحثية :

من خلال عرض الدراسات التطبيقية السابقة فنجد أن هناك دراسات توصلت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين عرض النقود والتضخم كدراسة محمد ناظم حنفي وآخرون 2023 لمصر و دراسة عثمان سالم على عبد المجيد 2024 ودراسة إلهام البشتي وعلا فليفل 2025: أما دراسة عميمة مصطفى وخضير سفيان 2021 ووجود علاقة طردية غير معنوي بين عرض النقود في المدى الطويل والقصير على التضخم. وتوصلت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين عرض النقود والتضخم كدراسة محمد ناظم حنفي وآخرون 2023 لنيوزيلاندا ودراسة كريمو ادراجي ومحلوفي الزوبير 2019 في المدى الطويل بينما لمتغير سعر الصرف وجود علاقة طردية معنوية مع التضخم كدراسة عثمان سالم على عبد المجيد 2024 ودراسة كريمو ادراجي ومحلوفي الزوبير 2019 في الاجل القصير ودراسة محمدناظم حنفي وآخرون 2023 في الفترة الأولى ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و التضخم في الاجل الطويل كدراسة كريمو ادراجي ومحلوفي الزوبير 2019 ودراسة عبد الرزاق السوقي 2024 . وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت (المتغير المستقل العملة المتداولة خارج المصرف) وأثرها على التضخم والذي يعتبر أحد مكونات المعروض النقدي الضيق M1 بالتطبيق على الاقتصاد الليبي لفترة 1967-2024 باستخدام نموذج ARDL .

2. السياسة النقدية :-**1.2 مفهوم السياسة النقدية :**

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية في القرن 19 وتطور في القرن 20 وتعددت النظر الي السياسة النقدية حول مفهومها ويعزى ذلك اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية لكل بلد . هي مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطة النقدية المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان وتكمل الهيمنة إما بأحداث تأثيرات في كمية النقود أو وسائل نوعية الدفع بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والهدف منها امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد (عبد المولى ، 1988 ص 261) ويمكن تعريف السياسة النقدية والذي قدمها الاقتصادي Einzig وهو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات الغير النقدية والتي هدفها التأثير على النظام النقدي (Einzig, 1964, P50) ونستخلص من التعريفات السابقة مجموعة من الإجراءات النقدية التي تطبقها السلطة النقدية بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية التي تأثر على كمية عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية نقدية خلال فترة زمنية معينة .

2.2 فعالية السياسة النقدية :

السياسة النقدية في الدول النامية أقل فاعلية ويعزى ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي ولذلك نجد أن سعر الخصم وعمليات السوق المفتوح ليس لها تأثير والاعتماد الكلي يعتمد على نسبة الاحتياطي والسيولة بالإضافة إلى العديد من الأسباب التي تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي القيام بدوره منها نقص أو ضيق الأسواق المالية و تبعية الكثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية للعالم الخارجي وضالة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب المخاطرة وبالرغم من هذه الأسباب والعوائق لفاعلية السياسة النقدية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية بل إن البرنامج الاقتصادي التي تتبناه الكثير من الاقتصاديات الدول النامية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي التي تعبر فيها السياسة النقدية هي المحور الرئيس لهذه الإصلاحات (عبد المطلب عبد الحميد ، 2002، ص 115)

3.2 أهداف السياسة النقدية:

السياسية النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وأهميتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب البيئة الاقتصادية السائدة في تلك الدولة حيث يمكن تلخيصها في الآتي: (ميشل ، 2005 ، ص 160)

- استقرار الأسعار يساهم في تقليل آثار التضخم ويعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية لان التضخم المرتفع يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود مما يضر بالاقتصاد الوطني ، الأمر التي يتطلب تدخل المصرف المركزي للحد من التضخم من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة.
- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة نقدية مستقرة تساعد على تحفيز الاستثمار وزيادة النمو لتشجع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار.
- تخفيض معدل البطالة وذلك عن طريق تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى العمالة وخلق فرص عمل جديدة .
- تحقيق استقرار النظام المالي والنقدي وذلك عن طريق حماية المصارف المركزية والمؤسسات المالية من الأزمات في الأسواق المالية والنقدية وبتث الثقة في النظام المصرفي.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: أحياناً تسعى السياسة النقدية في التأثير في سعر الصرف لجذب المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى دعم الصادرات الأمر الذي يحسن ميزان المدفوعات (عبد الحميد الغزالي ، 1990 ، ص 120)

3. التضخم :

يعرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعتبر هذا المؤشر مقياساً أساسياً لمدى استقرار أسعار السلع والخدمات". (محمد أفندي، 2012، ص21) في حين الاقتصادي الشهير فيليبس يعتبر أن التضخم من ضروريات التنمية الاقتصادية، فوجود نسبة محددة من التضخم تعتبر ضرورية لديمومة العجلة الاقتصادية واستمرارية دورانها، وهو ما دعى العديد من الاقتصاديات الى التعايش مع نسبة معينة ومعقولة من التضخم (حميد الاعظمي، 2000، ص67) ويعرفه Emile Jones على أنه " حركة صعود للأسعار التي تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عنه فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " (نبيل الروبي، 1984، ص20) ويعرف التضخم بأنه هو الارتفاع المستمر في الأسعار، حيث تنشئ هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية ونمو حجم السلع والخدمات المتاحة في السوق (كمال البصري، 2000، ص9)

كما يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وتآكل القوة الشرائية للأفراد. ويعزى ذلك نتيجة زيادة الطلب أو ارتفاع تكاليف الإنتاج (حسن أحمد، 2018، ص45) ونستخلص من التعريفات السابقة أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية تعكس انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات النهائية ويعزى ذلك نتيجة زيادة حجم النقد المتداول مقارنة بالسلع والخدمات المتاحة.

1.3 أنواع التضخم :

التضخم له أكثر من نوع ويمكن التفرقة بين نوعين وهما التضخم المعتدل والزاحف فالمعتدل هو ارتفاع معتدل وليس كبيراً في المستوى العام للأسعار ولا يتعدى 10% سنوياً، أما الزاحف وهو يعرف بالتضخم الجامح وهو الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار يتجاوز 10% خلال فترة زمنية متقاربة وهناك أنواع أخرى للتضخم

- تضخم الطلب : نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى الارتفاع المستمر في الأسعار.
- تضخم التكاليف: نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج (مثل الأجور أو أسعار المواد الخام)، والتي تؤدي إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية.
- التضخم المستورد: ينتقل عن طريق السلع والخدمات المستوردة خصوصاً عندما تكون الدولة تعتمد اعتماد كبير على الواردات والدول المصدرة تعاني من التضخم.
- التضخم المشترك: يحدث نتيجة ارتفاع عرض النقود وحجم السيولة للأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً .
- التضخم المفرط : يحدث نتيجة الحروب والظروف الاقتصادية والسياسة الغير مستقرة والتي تسبب زيادة في أسعار السلع والخدمات بشكل سريع وجنوني، يتجاوز ما نسبته 50% الأمر الذي يؤثر فقدان العملة قيمتها بسرعة كبيرة جداً وفي فترة زمنية قصيرة. (أبو عزوم و محمد سعيد، 2016)

2.3 العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على التضخم في ليبيا:- (Elhuni & Tzavalis, 2022, p. 47)"**1.2.3 العوامل الداخلية:**

- الإنفاق الحكومي: ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع المستوى العام في الأسعار .

- الإنتاج المحلي :انخفاض الإنتاج المحلي يؤدي ارتفاع الواردات لتغطية العجز من الإنتاج المحلي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.
- الصراعات السياسية : لها اثر سلبي على النشاط الاقتصادي والتي يترتب على عدم الاستقرار السياسي زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الايرادات الدولة وعجز في الموازنة العامة .

2.2.3 العوامل الخارجية:

- أسعار النفط :تعتمد ليبيا بشكل كبير جدا على مصدر الدخل الوحيد هو النفط ، حيث يؤثر عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية على إيرادات الدولة لمواجهة الإنفاق العام للدولة مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام في الأسعار.
- تقلبات الأسواق الدولية :اعتماد ليبيا على الواردات بشكل رئيسي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية للأسعار العالمية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة .
- العقوبات الاقتصادية :مرت ليبيا بفترة من العقوبات الاقتصادية وقد أدت إلى انخفاض التبادل التجاري بينها وبين الدول الموردة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع بسبب نقصها.

4.السياسة النقدية وأثرها على التضخم

إن الهدف الأساسي في أي دولة في العالم لأي سياسة نقدية مطبقة هو علاج التضخم ، حيث تقوم المصارف المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للمصارف التجارية والأفراد وبهذا تزداد ديون المصارف التجارية قبل المصرف المركزي ويقل رصيدها لدى المصرف المركزي على خلق الائتمان ويقل خلق النقود فينخفض العرض النقدي وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم للانخفاض.وفي حالة استخدام نسبة الاحتياطي القانوني فإن المصرف المركزي يرفع من سعر الخصم مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود (العرض النقدي) مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم ، ومن ثم فإن أهداف السياسة النقدية نحو الحد من التضخم هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي باعتباره هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي والتوظيف أو العمالة (عبد الحميد ، 202 ، ص 112،113)

1.4. أثر أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الدراسة على التضخم :

1.1.4.العملات المتداولة خارج المصرف :

لقد وردت عدت تعريفات وتعريف على أنه كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة والتي تمثل في وسائل الدفع بجميع أنواعها (Chinweobo,2010,p7) وتعريف أيضا مجموع وسائل الدفع المتداولة يضم مجموعة من الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات أي هي كافة أشكال النقود والتي تختلف بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي(Walsh,2017,p.561)حيث أن ارتفاع العملة المتداولة خارج المصارف تزيد من السيولة النقدية المتاحة للإنفاق العام دون رقابة مصرفية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة المستوى العام للأسعار (التضخم) ما لم يصاحبه زيادة في الإنتاج(Frain, 2003, pp.7) وتعد العملة المتداولة خارج المصرف أحد مكونات M1 وعليه يمكن كتابة معادلة العرض النقدي الضيق M1 كما يلي : (بن البار وسنوسي ، 2016 ، ص 305،306)

$$M1 = DD + CC$$

حيث أن :

M1 : المعروض النقدي بالمعنى الواسع

DD : الودائع تحت الطلب

CC : العملة المتداولة خارج المصرف

2.1.4 عرض النقود M2:

يطلق عليه المعروف النقدي بالمعنى الواسع و يقصد بعرض النقود مجموع كمية النقد القانوني والمصرفي (الودائع) معاً خلال فترة زمنية معينة (الدليم ، 1990 ، 106) إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق عرض النقود الذي له الأثر المباشر في معدلات التضخم ، حيث إن ارتفاع عرض النقود بمعدلات لا تتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي يؤدي إلى الزيادة في مستوى العام للأسعار ، بينما في الفكر الكلاسيكي ارتفاع الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود بينما في الفكر الحديث إن التضخم لا يرجع زيادته إلى زيادة كمية النقود وإنما ترجع إلى التفاعل بين قوى الطلب الكلي مع العرض الكلي ، أما نظرية الكمية الحديثة التي من أبرز روادها الاقتصادي ميلتون فريدمان فإن التضخم يحدث عندما تكون الزيادة في عرض النقود أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج ، ويمكن كتابة معادلة العرض النقدي الواسع M2 كما يلي : (بن البار وسنوسي ، 2016 ، ص306)

$$M2 = DD + CC + TP$$

$$M2 = M1 + TP$$

حيث أن:

M2 : المعروف النقدي بالمعنى الواسع

TP : ودائع لأجل

3.1.4 سعر الصرف :

يقصد بسعر الصرف " هو سعر الذي يربط بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية وبالتالي فإن السعر الصرف يعرف بأنه عدد الوحدات النقد الأجنبي اللازمة لمبادلته بوحدة نقدية وطنية واحدة " (محمد افندي ، 2012 ، ص21) ويعتبر أحد أدوات السياسة النقدية لامتناسص الصدمات والتخفيف من الضغوط التضخمية ، حيث أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر تأثير مباشر على الاستيراد والتصدير والاستثمارات والتجارة الخارجية والسلع الأساسية الاستهلاكية وأن تحركات سعر الصرف أثره على أسعار السلع الاستهلاكية هو من صميم السياسة النقدية ، فضلا أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى استهداف التضخم بحرية (عقيل الشرع ، 2024 ، ص 203) بالتالي تدهور سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم مما يذل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف .

5. التحليل الوصفي لأثر فاعلية السياسة النقدية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1967-2024).

الجدل رقم (1) يوضح متغيرات عرض النقود والعملة المتداولة خارج المصرف وسعر الصرف ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1967-2024)

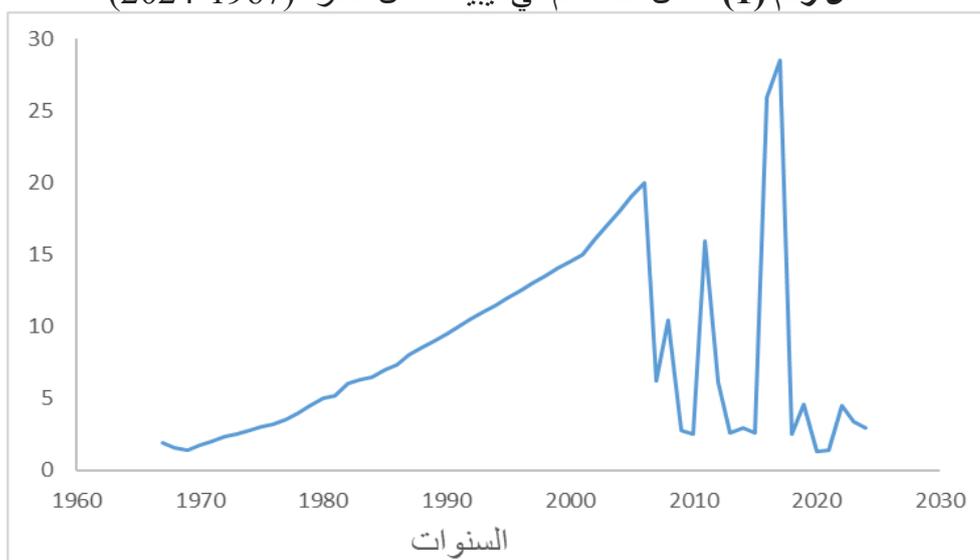
السنوات	عرض النقود	العملة المتداولة خارج المصرف	سعر الصرف	معدل التضخم
1967	158.9	61	0.3571	1.9
1968	196.9	70.4	0.3571	1.6
1969	275.5	102.3	0.3571	1.4
1970	320.7	112.2	0.3571	1.7
1971	463	120.7	0.3571	2
1972	588.6	147.4	0.3571	2.3
1973	810.9	202.6	0.2961	2.5
1974	1345.5	262.2	0.2961	2.8

3	0.2961	346	1360.4	1975
3.2	0.2961	435.9	1694.9	1976
3.5	0.2961	584.9	2128.1	1977
4	0.2961	868.5	2373.7	1978
4.5	0.2961	1055.7	3202	1979
5	0.2961	685.7	4104.6	1980
5.2	0.2961	791.2	4646.9	1981
6	0.2961	889.9	4305.5	1982
6.3	0.29605	838.2	4126.7	1983
6.5	0.29605	758.6	4175.7	1984
7	0.29605	985.1	5053.7	1985
7.3	0.3154	1023.8	4722.2	1986
8	0.29703	1068.2	5073	1987
8.5	0.28577	899.6	4712.2	1988
9	0.2996	1131.7	5115	1989
9.5	0.28318	1461.1	6155.3	1990
10	0.28073	1620.8	6035.7	1991
10.5	0.28155	1982.2	6913.2	1992
11	0.30437	2216.9	7268	1993
11.5	0.34837	1989.8	8093.4	1994
12	0.37994	2035.4	8942.7	1995
12.5	0.4245	2419.8	9569	1996
13	0.4629	2534.2	9948.3	1997
13.5	0.5098	2698.6	10358.1	1998
14	0.5601	2634.8	9763.9	1999
14.5	0.6205	2699.2	9616.1	2000
15	0.68	2559.6	10242.3	2001
16	1.3	2613.9	10939.5	2002
17	1.5	2763.5	11558.1	2003
18	1.4	2612.7	13135.5	2004
19	1.35	3310.6	17096.3	2005
20	1.3	3932.9	19655.9	2006
6.2	1.26	6,188	25,160	2007
10.4	1.25	6,934	30,885	2008
2.8	1.25	7,675	34,529	2009
2.5	1.25	8,700	40,308	2010
15.9	1.26	11,709	47,376	2011
6.1	1.26	15,511	55,195	2012
2.6	1.26	18,167	62,460	2013
2.9	1.38	20,503	75,157	2014
9.9	1.36	21,549	84,707	2015
25.9	1.38	22,792	91,775	2016
28.5	1.38	23,614	93,334	2017
13.6	1.39	31515	108964	2018
4.6	1.4	32663	114284	2019

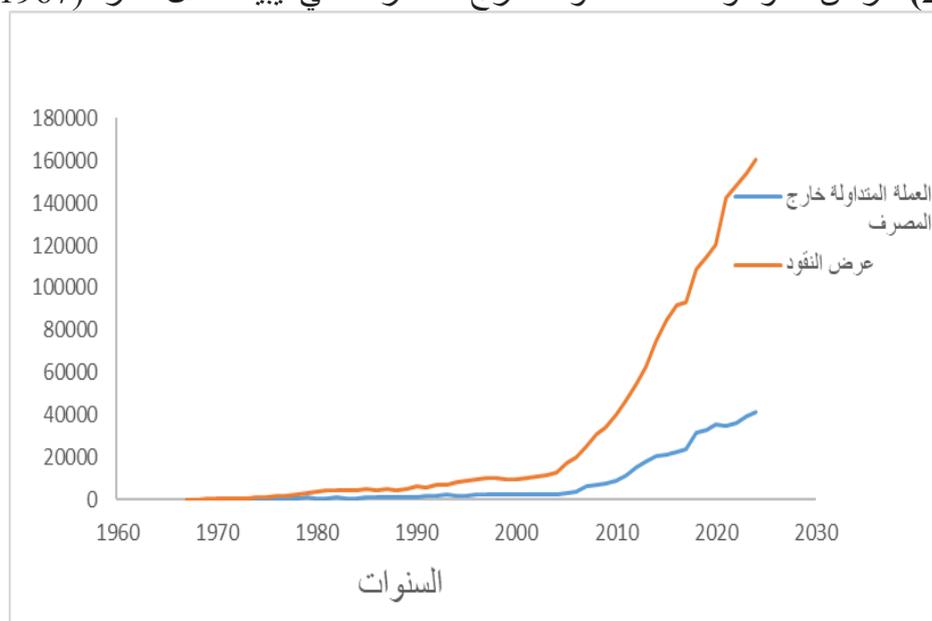
1.4	1.4	35707	120420	2020
2.8	4.48	34828	142410	2021
4.6	4.59	36031	147898	2022
3.4	4.84	39363	154233	2023
2.9	5.01	41570	160294	2024
8.055	0.975	8112	31476	المتوسط

المصدر: التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي (IFS).

الشكل رقم (1) معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1967-2024)



الشكل رقم (2) عرض النقود والعملة المتداولة خارج المصرف في ليبيا خلال الفترة (1967-2024)



يهدف هذا التحليل إلى تحليل وصفي لفاعلية تأثير أدوات السياسة النقدية (عرض النقود، والعملية المتداولة خارج المصارف، وسعر الصرف) على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1967-2024). ويعزى أهمية هذا التحليل لخصوصية الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد على المورد الوحيد هو النفط وأيضاً اعتماده على الواردات، الأمر الذي يعرض المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغيرات النقدية الداخلية وبالتقلبات في سعر الصرف.

وقد أظهرت فترة الدراسة (1967-2024) تحولات هيكلية، خاصة بعد سنة 2011، الأمر الذي انعكس في زيادة النمو النقدي، وكبير حجم العملة خارج الجهاز المصرفي، وتغيرات مؤثرة في نظام سعر الصرف، مما كان له أثر مباشر وغير مباشر على التضخم.

1.5 عرض النقود وأثره على التضخم

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) نمو متزايد طويل الأجل في عرض النقود ويمكن تقسيم هذا التطور المتزايد إلى مرحلتين المرحلة الأولى النمو التدريجي (1967-2010) حيث شهدت هذه المرحلة نمو تدريجياً في عرض النقود، تزامنت مع معدلات تضخم معتدلة، الأمر الذي يدل على أن الزيادة في عرض النقود كان متماشياً مع النمو في الناتج المحلي. والمرحلة الثانية مرحلة زيادة عرض النقود السريع (2011-2017) حيث شهدت هذه المرحلة زيادة في الكتلة النقدية، وارتفاع كبير في معدلات التضخم، خاصة خلال سنتي 2016 و2017. وهو ما يشير إلى وجود اختلال التوازن بين الزيادة في السيولة والنمو الحقيقي في الناتج، الأمر الذي أدى إلى ضغوط تضخمية أدت إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتجة عن التوسع في الطلب الكلي. أما خلال الفترة (2018-2024)، واصل عرض النقود نموه، إلا أن التضخم تراجع مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يشير إلى أنه يتأثر بعوامل أخرى مثل استقرار سعر الصرف.

2.5 العملة المتداولة خارج المصارف وأثرها على التضخم:

تشير البيانات في الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) زيادة كبيرة في حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بعد سنة 2011. ويعكس ذلك ضعف الثقة في القطاع المصرفي، هذا الارتفاع تزامن مع معدلات التضخم، وهو ما يدل على أن زيادة النقود المتداولة خارج المصرف في السوق تؤدي إلى تسريع دوران النقود، ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية. غير أن ما بعد سنة 2018 أظهرت البيانات ارتفاع النقود خارج المصارف مع تراجع في التضخم، وهذا يعتمد على تفاعله مع سعر الصرف.

3.5 سعر الصرف وأثره على التضخم:

تشير البيانات في الجدول رقم (1) أن سعر الصرف في الاقتصاد الليبي من أهم محددات التضخم، نظراً لاعتماد الدولة على الواردات في تلبية احتياجات الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية الأساسية، حيث أظهرت البيانات الموضحة في الجدول رقم (1) إلى استقرار نسبي في سعر الصرف حتى بداية القرن الحادي والعشرين، ثم حدثت تغيرات جوهرية بعد سنة 2002 حيث تم تعديل سعر الصرف مقابل الدولار إلى 1.3 دينار / دولار تقريباً واستمر هذا السعر إلى سنة 2021 حيث شهدت انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية حيث وصل إلى 4.48 دينار / دولار تقريباً ثم تواصل الارتفاع حتى وصل 5.01 دينار / دولار تقريباً في سنة 2024.

وقد ارتبط تدهور سعر الصرف بارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، وهو ما يشير إلى وجود ظاهرة "التضخم المستورد"، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات ومن ثم ارتفاع في أسعار السلع. واستقرار التضخم بعد عام 2018 ارتبط بتوحيد سعر الصرف وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، مما يؤكد أن سعر الصرف هو الأكثر تأثيراً على المستوى العام للأسعار في ليبيا مقارنة ببقية الأدوات النقدية.

مما سبق يمكن القول أنه تزداد حدة التأثير التضخمي عندما تتزامن أدوات السياسة النقدية الثلاثة في اتجاه واحد، كما حدث خلال الفترة (2014-2017)، حيث اجتمعت الزيادة في عرض النقود، وارتفاع النقود

خارج المصارف، وتدهور سعر الصرف، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات التضخم. أما في الفترات التي شهدت ضبط أحد المتغيرات وخصوصاً سعر الصرف فقد انخفضت معدلات التضخم نسبياً رغم الارتفاع في عرض النقود.

6- التحليل القياسي لأثر فاعلية السياسة النقدية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1967-2024)

توصيف النموذج من أهم مراحل بناءه، من خلال تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تفسر الظاهرة محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت السياسة النقدية وأثرها على التضخم باستخدام نموذج ARDL، وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء كانت أجنبية أو عربية التي تناولت موضوع الدراسة، تمت وصيف نموذج قياسي يتلاءم وخصوصية الاقتصاد الليبي، وفي هذا الصدد تعتمد الدراسة القياسية لفاعلية السياسة النقدية لمعالجة التضخم للفترة (1967-2024) من خلال نموذج ARDL التالي:

$$LINF_t = F(LINF_{t-1}, LM2_t, LCOB_t, EX_t, U_t) \rightarrow (1)$$

حيث المتغير التابع $LINF_t$ معدل التضخم والمتغيرات المستقلة: $LINF_{t-1}$ التضخم المتأخر، $LM2_t$ عرض النقود، $LCOB_t$ العملة المتداولة خارج المصرف، EX_t سعر الصرف ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) كالآتي:

تعتمد هذه الدراسة في منهجها على استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) الذي تم تطويره من قبل Pesaran and Pesaran (1997) و Pesaran et al. (2001) وقد قدم فيه منهجية حديثة وذلك باختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية في إطار نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) وتسمى هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود Bounds Testing Approach)، ويعزى السبب في تفضيل هذا النموذج عن سواه من النماذج مثل اختبار الخطوتين (Johansen and Juselius (1990) إلى مشكلة عدم التأكد التي كثيراً ما تصاحب السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) لاختبار الحدود هو الخيار الأمثل والأفضل، نظراً لأن هذا الاختبار لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة علاوة على ذلك إلى إمكانية استخدامه حين تكون السلاسل الزمنية قصيرة وكذلك يعطى تقدير لمعالم المدى القصير والمدى الطويل في معادلة واحدة، حيث تعتمد هذه الطريقة على اختبار (wald test) وإحصائية F-statistic. وتشمل طريقة اختبار الحدود للتكامل المشترك ثلاثة خطوات رئيسية: أولها: تحديد رتبة التكامل للمتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبارات جذر الوحدة، وثانيها: اختبار وجود علاقة تكاملية وحيدة باستخدام طريقة اختبار الحدود، وأخيراً: تقدير (ARDL) للحصول على مروانات المدى الطويل والقصير.

1.6 اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (Unit Root Tests)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى قياس خواص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات بالنموذج خلال فترة الدراسة، والتحقق من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج فإن ذلك يستلزم إجراء اختبار جذر الوحدة. وعلى الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن سوف يتم استخدام اختبار ديكيفولر - Dickey Fuller.

جدول رقم (2) اختبار ديكي فولر (ADF لاستقرار) سكون السلاسل الزمنية في المستوى والفروق الأولى

درجة التكامل	ADF ديكي فولر المطور		المتغيرات
	الفرق الأول	المستوى	
I(0)	إحصائيات ADF	إحصائيات ADF	INF
I(1)	-7.892231	-3.762	M2
I(1)	-1.979265	1.622	EXCH
I(1)	-7.704852	-0.447	COB
I(0)	-1.770	-1.629	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12 عند 3.508508-5

تشير النتائج الجدول رقم (2) إلى قيمة (t-Statistic) والاحتمال المرافق لها، والتي أعطيت نتائج اختبار ADF لكل متغيرات الدراسة، حيث بالنسبة للسلاسل (INF) مستقرة في المستوى وبعد الفرق الأول، أما (EXCH، M2، COB) لم تكن مستقرة في المستوى ولكنها أصبحت مستقرة بعد الفرق الأول، وأن جميع المتغيرات متكاملة من الرتب I(0) أو I(1)، ولا يوجد أي متغير I(2)، وبالتالي نلخص إلى نتيجة مفادها شروط نموذج ARDL متوفرة، حيث أن المتغيرات غير مستقرة من الدرجة الثانية وبالتالي يمكن تطبيقه.

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) كالتالي:

$$\Delta INF_t = b_0 + \sum_{t=0}^n b_1 \Delta INF_{t-1} + \sum_{t=1}^n b_2 \Delta IM2_{t-1} + \sum_{t=1}^n b_3 \Delta COB_{t-1} + b_4 IM2_{t-1} + b_5 INF_{t-1} + b_6 COB_{t-1} + U_t \rightarrow (2)$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى لمتغيرات النموذج، وفي نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد يتم اختبار فرض العدم:

$$(H_0: b_4=b_5=b_6=0) \rightarrow (3)$$

مقابل الفرض البديل:

$$(H_1: b_4 \neq b_5 \neq b_6 \neq 0) \rightarrow (4)$$

عند وجود تكامل مشترك بين مستوى متغيرات النموذج، هنا تجرى مقارنة إحصائية F المقدره مع القيم الجدولية التي قدمها (Pesaran et al. 2001) وليس قيم F الاعتيادية، وتمثل قيمتين جدولية، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كانت متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وقيمة الأخرى تمثل الحد الأدنى في حالة التكامل من الدرجة الصفر I(0) فإذا ارتفعت قيمة F المحسوبة عن قيمة الجدولية الحد الأعلى وبالتالي يمكن رفض فرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقوع قيمة F بين الحدين في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار حاسم وفاعل، وبالتالي يجب فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار.

2.6 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (Bounds Test)

ويقوم هذا الاختبار بالكشف عن وجود تكامل مشترك، ويتم في هذه المرحلة التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بتطبيق اختبار الحدود الذي يستند عليها اختبار Wald Test للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل ويتم اختيار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية وفق معادلة نموذج ARDL (بن مريم محمد، 2018، 63)

ولتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال استخدام جدول (Joint F- statistic) وذلك لاختبار الفرضية

$H_0 : B_1 = B_2 = 0$ والتي تنص عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل $H_1 : B_1 \neq B_2 \neq 0$ الفرضية البديلة والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج حيث تقارن قيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الجدولية الحرجة التي قدمها (Pesaran and Al,2001). ويشير الجدول التالي إلى نتيجة هذا الاختبار بالنسبة إلى ليبيا (محمد حنفي وآخرون ، 2023 ، ص1122).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL

Null Hypothesis: No levels relationship		F-Bounds Test
k	Value	Test Statistic
3	6.187964	F-statistic
(Critical Value Bounds)		
Bound (I_1)	Bound (I_0)	Significances
3.20	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.08	3.15	2.5%
4.66	3.65	1%

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

يبين الجدول رقم (3) أن قيمة F-Statistic = 6.188 أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند درجات المعنوية المختلفة كما هو موضح في الجدول أعلاه ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .
3.6 تقدير نموذج قصير الأجل :

جدول رقم (4) تقدير العلاقة قصيرة الأجل

الاحتمالية	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.856663	0.095731	0.752128	INF(-1)
0.0056	-2.894959	1.374918	-3.980331	EXCH
0.0000	-5.117314	0.000772	-0.003950	COB
0.0579	1.940132	0.000682	0.001323	COB(-1)
0.1316	1.532553	0.000262	0.000401	M2
0.0516	1.992931	0.000211	0.000420	M2(-1)
0.0018	3.300619	1.047050	3.455912	C
0.0000	-5.776372	0.042911	-0.247872	ect(-1)*

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي

Eviews12

$$(INF) = 3.456 - 3.980\Delta(EXCH)_t - 0.00395\Delta(COB)_t + 0.000420\Delta(M2)_t + \Delta(0.752INF_{t-1} - 0.248ECT_{t-1})$$

يوضح الجدول رقم (04) والمعادلة السابقة أن وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والتضخم، أي أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار الليبي) يؤدي إلى انخفاض التضخم في الأجل القصير وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 3.98%، وأيضاً وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين العملة المتداولة خارج المصرف والتضخم أي زيادة العملة المتداولة خارج المصرف بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 0.0039% في الأجل القصير وهذا مؤشر إن انخفاض سرعة دوران النقود ويعزى ذلك إلى أن السيولة النقدية تتوجه إلى الاكتناز بدل الإنفاق، بينما وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائياً بين عرض النقود والتضخم وأثرها ضعيف في الأجل القصير، تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) البالغة (-0.247)، وهي معنوية إحصائياً، إلى قدرة النموذج على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن نحو 24.7% من انحرافات معدل التضخم عن قيمته التوازنية يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية الواحدة (سنة)."

4.6 تقدير نموذج الأجل الطويل (Long-Run Estimation):

بعد التأكد من أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل

جدول رقم (5) تقدير العلاقة طويلة الأجل

الاحتمالية	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.066	-1.875	8.563	-16.058	EXCH
0.038	-2.128	0.0049	-0.0106	COB
0.035	2.156	0.0015	0.0033	M2
0.0009	3.51	3.96	13.94	C

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

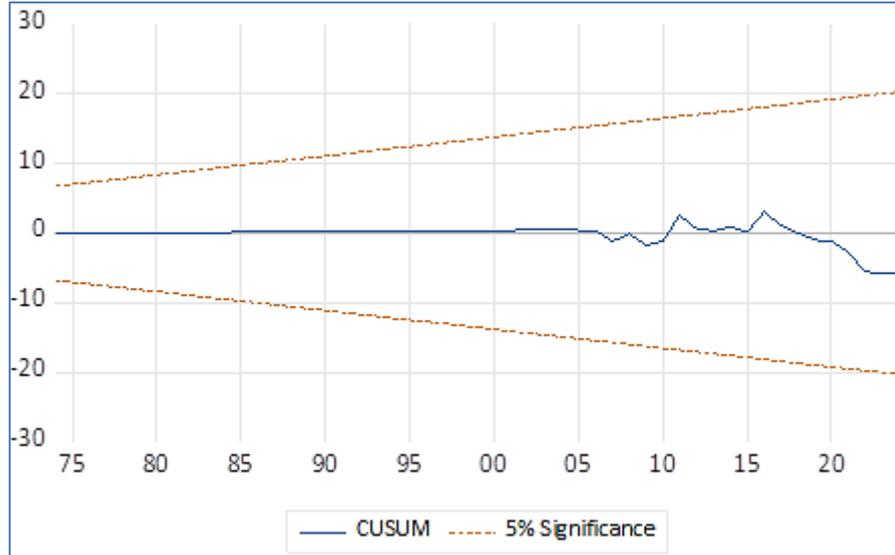
$$EC = INF - (-16.0580*EXCH - 0.0106*COB + 0.0033*M2 + 13.9423)$$

يوضح الجدول رقم (5) والمعادلة السابقة نلاحظ: أن وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم، أي أن نمو عرض النقود له تأثير إيجابي ومعنوي على التضخم في الأجل الطويل وهذا يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن نمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع بـ 1% يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.33%، أما سعر الصرف له تأثير سلبي على التضخم أي وجود علاقة عكسية بينه وبين التضخم. وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك إلى تدخل الدولة في سوق العملة وتحديد تسعيرة لسلعة المدعومة في بعض الفترات بالإضافة لأثر الإيرادات النفطية على سعر الصرف، أيضاً وجود علاقة عكسية بين العملة المتداولة خارج المصرف ومعدل التضخم وله تأثير سلبي ومعنوي على التضخم أي زيادة 1% من النقد المتداول خارج المصرف يؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 1.06%.

5.6 اختبار الاستقرار الهيكل لمعاملات النموذج:

إننا الخطوة التالية بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكل لمعاملات المدى القصير والطويل ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية

Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ) الذي طور من قبل (Brown et al, 1975) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر لل نموذج إذا وقع الشكل البياني لإحصاء (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى. من أجل التأكيد من صلاحية النموذج المقدر وإمكانية استعماله من الناحية الإحصائية نقوم بتطبيق اختبار CUSUM ومن خلال الشكل التالي : نلاحظ أن CUSUM وقع ضمن مجال الثقة على طول فترة الدراسة.



الشكل رقم (3) اختبار CUSUM

يتضح من الشكل رقم (03) أن اختبار CUSUM وقع ضمن مجال الثقة على طول فترة الدراسة وأن المعاملات المقترحة للنموذج المستخدم مستقرة هيكلياً ، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء اختبار CUSUM لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%.

النتائج والتوصيات :

النتائج:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية :

في ضوء التحليل الوصفي للبيانات خلال الفترة (1967-2024)، يمكن استخلاص النتيجة الآتية: وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين (عرض النقود، العملة خارج الجهاز المصرفي، سعر الصرف) ومعدل التضخم. أما في ضوء التحليل القياسي لنتائج خلال الفترة (1967-2024)، يمكن استخلاص النتائج التالية :

- 1- وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين سعر الصرف والتضخم في الأجل القصير، أي أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار الليبي) يؤدي إلى انخفاض التضخم في الأجل القصير. أي أن زيادة سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 3.98%، وأيضاً في الأجل الطويل له تأثير سلبي على التضخم أي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم ، ويعزى ذلك إلى تدخل الدولة في سوق العملة وتحديد تسعيرة لسلة المدعومة في بعض الفترات بالإضافة لأثر الإيرادات النفطية على سعر الصرف .

- 2- وجود علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين العملة المتداولة خارج المصرف و التضخم أي زيادة العملة المتداولة خارج المصرف بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 0.39% في الأجل القصير وهذا مؤشر إن انخفاض سرعة دوران النقود ويعزى ذلك إلى أن السيولة النقدية تتوجه إلى الاكتناز بدل الإنفاق أيضاً وأيضاً جود علاقة عكسية بين العملة المتداولة خارج المصرف ومعدل التضخم في الأجل الطويل وله تأثير سلبي ومعنوي على التضخم أي زيادة 1% من النقد المتداول خارج المصرف يؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 1.06%.
- 3- وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائياً بين عرض النقود والتضخم وأثرها ضعيف في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم، أي أن نمو عرض النقود له تأثير ايجابي ومعنوي على التضخم، حيث أن نمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع بـ 1% يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.33%.
- 4- أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ قد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند كل المستويات الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقيمتها السالبة تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ التي تساوى (-0.247) ومعنوية عند احتمال 5% مما يدل على قبول القيمة من ناحية إحصائية فنقول إن النموذج يقوم بتصحيح الخطأ 24% من التقلبات في معدل التضخم .

التوصيات :

في ضوء النتائج السابق ذكرها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- 1- ضبط النمو في عرض النقود أي ضرورة ضبط نمو الكتلة النقدية مع معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي
- 2- تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية وتقليص قيود السحب وتفعيل طرق الدفع الإلكتروني وتطويرها بهدف تقليل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية ورفع فعالية السياسة النقدية .
- 3- تبني سياسة نقدية مستقرة لإدارة سعر الصرف والعمل على تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي .
- 4- اعتماد سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم وتقلبات أسعار الصرف
- 5- ترشيد الإنفاق الحكومي
- 6- تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية (النقدية ، المالية ، التجارية)
- 7- دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لتقليل الواردات وزيادة الصادرات الأمر الذي يحد من انتقال الصدمات الخارجية إلى مستوى الأسعار .
- 8- توحيد المؤسسات المالية والنقدية ، لتفادي ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم

المراجع :

- 1- أبو عزم عبد الرحمن ومحمد سعيد (اثر السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014) ندوة حول حول الازمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي ، 2016 .
- 2- السيد عبد المولى (النظم النقدية والمصرفية) دار النهضة العربية 1988.
- 3- الدليم ، عوض فاضل اسماعيل (النقود والبنوك) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد 1990

- 4- عبد المطلب عبد الحميد (السياسة الاقتصادية الاقتصادية القومي على مستوي- تحليل كلي) سلسلة الدراسات الاقتصادية رقم 2 مجموعة النيل العربية ، 2002، الطبعة الاولى .
- 5- ديب ميشيل (الاقتصاد النقدي والمصرفي)، بيروت ، دار النهضة العربية، 2005.
- 6- عبد الحميد الغزالي (السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي) ، 1990.
- 7- محمد أحمد أفندي (مبادئ الاقتصاد الكلي) جامعة العلوم والتكنولوجيا ، الطبعة الثانية ، صنعاء 2012 .
- 8- حميد فرج الأعظمي ، (الأثار الاقتصادية لرسالة التدبير لإيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي) ،مجلة دراسات اقتصادية 2000 م ، العدد ،بيت الحكمة ،بغداد.
- 9- نبيل الروبي (التضخم في الاقتصاديات المختلفة) مؤسسة الثقافة الاجتماعية 1984.
- 10- كمال البصري (التضخم وأزمة الوقود) مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية،بغداد 2000م .
- 11- حسنأحمد (الاقتصاد الكلي: نظريات وسياسات) دار الفكر العربي، 2018 .
- 12- حمد بن البار وعي السنوسي (2015) أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة كلية العلوم والاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية 10(16) .
- 13- ناضم محمد نوري (النقود والمصارف والنظرية الاقتصادية) ، عمان، دار زهران للطباعة والنشر ، 2007 .
- 14- عقيل شاكر الشرع (اثر السياسة النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2004 -2010 مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد الثالث العدد الثاني عشر 2024 .
- 15- بن مريم محمد ، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (دراسة خلال الفترة 1987-2016 ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 20 ، جوان 2018 .
- 16- محمد ناضم حنفي وآخرون (قياس أثر السياسة النقدية على التضخم باستخدام نموذج ARDEL العدد الرابع (الجزء الاول) اكتوبر 2024 .المجلة العلمية للبحوث التجاري.

- 17- hinweobo, E. U. (2010, December). Effects of money supply and exchange rates on inflation in NIGERIA. Journal of Management and
- 18- Corporate Governance, p. 73.
- 19- Einzig , Monetary Policy , Means and Ends , Penguin Books HarnonsdworthMiddlesex , 1964 , P 50
- 20- Walsh, C. (2017). Monetary Theory and Policy (éd. fourth edition). London: The MIT Press p.561
- 21- Frain, J. C., Inflation and Money Growth: Evidence from a Multi-Country Data-Set, Central Bank of Ireland, 2003, pp7
- 22- Elhuni, A., & Tzavalis, E. (2022). "The Impact of Oil Prices on Inflation in Libya: Evidence from Asymmetric and Nonlinear Models". International Journal of Energy Economics and Policy, 12(1),PP 45-55.
- 23- Brown, R. L, Durbin, J. and J. M. Evans (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Series B, 37, 149-192.
- 24- Engle, R.F and C.W. Granger (1987). Cointegration and Error Correction: Representation Estimation and Testing. Econometrica 55,251-276.

- 25- Johansen S., (1988). Statistical Analysis of Cointegration Vectors. Journal of Economic Dynamic Control, 12,231-254
- 26- Johansen S. and K. Juselius (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – With applications to the Demand for Money. Oxford Bull. Econ. Stat. 52,169-210.
- 27- 26-Pesaran, M. H. and B. Pesaran (1997). Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis, United Kingdom: Oxford University Press.
- 28- 27-Pesaran, M.H., Y. Shin and R.J. Smith (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16

Compliance with ethical standards*Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.